

Distr.: General

26 June 2002

Arabic

Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

البند ٦٧ (ز) من القائمة الأولية*

نزع السلاح العام الكامل

القذائف

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢		أولا - مقدمة
٢		ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢		إسرائيل
٤		غواتيمالا
٤		قطر
٤		لبنان
٥		اليابان

أولا - مقدمة

فعالة على نقل القذائف الكاملة أو النظم الفرعية أو المكونات أو التدريب أو الخبرة الفنية بشأن القذائف التسيارية إلى منطقتنا في السنوات الأخيرة.

٣ - ولاحظنا، بالإضافة إلى ذلك، اتجاهها يتمثل في أن البلدان المعنية في المنطقة التي حصلت على قذائف تسيارية وعلى التكنولوجيا المتصلة بها هي الآن في مرحلة تقديم المساعدة في مجال القذائف إلى بلدان أخرى في المنطقة استكمالا للمساعدة التي تلقتها هذه البلدان بالفعل من موردين خارجيين آخرين.

٤ - إن إسرائيل لم تدخر أي جهد لتسليط الضوء على الاتجاهات الحالية المقلقة المتعلقة بصادرات القذائف التسيارية إلى البلدان المعنية في الشرق الأوسط وذلك من خلال عمليات تبادل المعلومات والحوارات الدبلوماسية في السنوات الأخيرة.

٥ - وإن إسرائيل بوصفها بلدا عانى عددا من الهجمات بالقذائف التسيارية الموجهة ضد المراكز السكانية المدنية أثناء حرب الخليج، ترى ضرورة أن يسعى أي جهد دولي بشأن موضوع القذائف إلى تعزيز الأمن الإقليمي وأن يساهم في إيجاد شعور أقوى بالأمن الوطني ولا سيما لدى الدول المعرضة لتهديدات من جانب دول أخرى.

٦ - وينبغي في هذا الصدد إيلاء أولوية عالية للجهود الرامية إلى خفض وتخفيف الخطر الكبير الذي تشكله القذائف التسيارية لمنطقتنا وذلك بمنع صادرات القذائف التسيارية ومكوناتها والتكنولوجيا المتصلة بها إلى الدول ذات الصلة أو فيما بينها.

٧ - ومع أخذ هذا التهديد المتنامي بشأن الهجمات بالقذائف التسيارية في الاعتبار فإن استحداث نظم دفاعية من جانب الدول التي تتعرض للتهديد أمر له ما يبرره وينبغي

١ - طلبت الجمعية العامة من الأمين العام في الفقرة ٣ من قرارها ٢٤/٥٦ بقاء المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المعنون "القذائف"، أن يستطلع آراء جميع الدول الأعضاء بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها السابعة والخمسين.

٢ - ودُعيت جميع الدول الأعضاء بموجب مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ إلى إرسال آرائها بشأن الموضوع. وقد استجابت خمس دول أعضاء حتى الآن. واستُنسخت ردودها في الفرع ثانيا، أدناه. وأي ردود ترد بعد ذلك ستصدر كإضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

إسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٢]

تعليقات عامة

١ - ارتفع في السنوات الأخيرة مستوى صادرات القذائف التسيارية إلى الشرق الأوسط ارتفاعا هائلا مما يشكل تهديدا كبيرا لأمننا الوطني. وكانت الجهود الثنائية المختلفة هامة في إبطاء قدر من تدفق القذائف، ولكن هذا النقل يتواصل في النهاية. وقد أدت الإمدادات الخارجية إلى زيادة الخطر الذي يشكله وجود وتطوير القذائف التسيارية القادرة على حمل رؤوس حربية تقليدية وغير تقليدية تهدد إسرائيل والاستقرار الإقليمي ككل.

٢ - ولم يُبد بعض البلدان أي استعداد لتقليص هذه البرامج، وتشير جميع العوامل إلى تصميم مستمر على توسيع وتحسين مدى وقدرة هذه القذائف. ولم نلاحظ أي قيود

على بناء الثقة، يجب النظر في التدابير المتعلقة بالشفافية في ضوء أثره على الاستقرار الإقليمي. ومع أن الشفافية قد تكون تدبيراً إيجابياً، فإنها لا يمكن أن تعتبر الوسيلة الوحيدة لبناء الثقة.

١٢ - ومن الممكن أن تتمثل الخطوات المحتملة أو تدابير بناء الثقة الأخرى على الصعيد الإقليمي في هذا الصدد في ما يلي:

(أ) استخدام الحوارات الأساسية بشأن السياسات بين الأطراف في المنطقة في محاولة لترع فتيل التوترات وتبديد الشكوك والشعور المتبادل بعدم الثقة المرتبط بانتشار القذائف؛

(ب) عقد حلقات عمل إقليمية يمكن أن تشجع على إجراء حوار إقليمي أوسع وأكثر شمولاً بشأن المسائل الأمنية واستحداث تدابير لبناء الثقة في مجال القذائف؛

(ج) الامتناع عن نقل القذائف والتكنولوجيا ذات الصلة إلى دول (إقليمية) أخرى وإلى كيانات بخلاف الدول، بما في ذلك المنظمات الإرهابية.

١٣ - وعند محاولة وضع قائمة بتدابير بناء الثقة الإقليمية المتفق عليها يمكن، بل وينبغي، اعتماد تدابير تقييدية أخرى. ويتمثل أحد هذه التدابير في أن تفرض كل دولة ضوابط فعالة على الصادرات وهو أمر من شأنه أن يحد من تصدير القذائف التسيارية والتكنولوجيات المتصلة بها. وترى إسرائيل أن أنظمة مراقبة الصادرات هذه ينبغي مواءمتها مع أحكام نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

١٤ - وتتضمن المبادرات المختلفة المتعلقة بالقذائف التي عُرضت في السنوات الأخيرة عناصر تتعلق بالتعاون بين البلدان لاستخدام الفضاء في الأغراض السلمية. وستكون إسرائيل مستعدة، بوصفها دولة مستخدمة للفضاء، للمساهمة والمشاركة في أنشطة تعاونية في هذا الميدان. ولكن يجب

أن يعتبر تعبيراً طبيعياً عن الحق في الدفاع عن النفس المكرس في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي من الضروري أن يتصدى المجتمع الدولي للواقع المعقد المتمثلة في انتشار القذائف التسيارية في مناطق مثل الشرق الأوسط وأن يمنع استمرار هذه الصادرات.

التدابير العملية

٨ - تؤيد إسرائيل من حيث المبدأ أي مبادرة حقيقية تهدف إلى المنع الفعلي لانتشار القذائف التسيارية ولا سيما في الشرق الأوسط حيث تكثفت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة. ولا يزال أحد اهتماماتنا الرئيسية هو الطريقة التي يستطيع بها المجتمع الدولي الحد من التهديدات الحالية والمتزايدة التي تمثلها القذائف وذلك بتعزيز ضوابط الصادرات في مجال القذائف.

٩ - ولقد كانت إسرائيل من الملتزمين بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف طوال العقد الماضي وهي تتقيد بأحكامه بإخلاص وتؤيد بشكل كامل أهداف ومقاصد هذا النظام. وينبغي أن نحرص في سعينا إلى تعزيز التعاون في هذا الميدان على ألا تؤدي المبادرات الدولية إلى إضعاف القيود على الصادرات المبينة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

١٠ - ويمكن لتدابير بناء الثقة أن تكون مفيدة في سياق القذائف. فالهدف منها هو تعزيز شعور الدول بالأمن وتخفيف التهديدات والتوترات ومع أخذ اختلاف الظروف بحسب اختلاف المناطق في الاعتبار، فإننا نعتقد أن بناء الثقة يجب أن يبدأ أساساً على الصعيد الإقليمي. ويتمثل النهج الواقعي في تحديد تدابير متفق عليها من جانب الأطراف في منطقة معينة يكون من شأنها أن تساهم في استقرار وأمن جميع الدول.

١١ - وكثيراً ما تقترح الشفافية كتدبير لبناء الثقة، ولكن تطبيقها يجب أن يراعي الظروف الخاصة بكل منطقة. وعملاً

لذا فإننا نرى أن من الصعب تحديد القذائف المطلوب دراستها من جميع جوانبها نظرا لاختلاف أنواعها وطبيعة العمليات التي تُستخدم فيها.

٣ - يجب أن تشتمل الدراسة على بيان بالمواصفات الفنية للقذائف - وأنواعها المختلفة (قذائف غير موجهة - تقليدية)؛ وقذائف موجهة - قصيرة المدى - متوسطة المدى - تسيارية - مضادة للقذائف. ويجب أن تشتمل أيضا على ما إذا كانت هذه القذائف يمكن أن تحمل رؤوسا حربية تحتوي على مواد التدمير الشامل (الكيميائية - البيولوجية - الإشعاعية) أو رؤوسا حربية تقليدية.

٤ - حتى يمكن وضع تصور شامل لطلب الأمين العام، فإننا نقترح أن يعقد اجتماع للخبراء الحكوميين من الدول الأعضاء، المتخصصين في مجال الذخيرة/القذائف تحت إشراف إدارة شؤون نزع السلاح التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة لتحديد أنواع القذائف التي يمكن أن تشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين وخاصة تلك التي يمكن أن تحمل رؤوسها الحربية أسلحة الدمار الشامل، وأن تعرض على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها عليها قبل إدراجها في جدول الأعمال المؤقت للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين في إطار البند المعنون "القذائف".

لبنان

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

ليس في مقدور حكومة لبنان تقديم تعليقات على موضوع القذائف نظرا لأنها لا تملك هذا النوع من المعدات العسكرية.

دراسة أي تدبير تعاوني ومراقبته ورصده بعناية منعا لتحويل مسار هذه الأنشطة إلى برامج للقذائف. وفي جميع الأحوال لا ينبغي أن يكون التعاون مكافأة للانتشار.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢]

إن القرارات ٢٤/٥٦ بـاء و ٢٤/٥٦ قـاف و ٢١/٥٦ قرارات مفيدة وتكتسب أهمية عالمية لأنها تهدف إلى تحقيق الأمن والسلام في عالم يسعى إلى التخلص من آفة الحرب وتجنب خطر حرب نووية على أمل أن تقبل البلدان الحائزة للأسلحة النووية إخضاع منشآتها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك يتعين بحث موضوع التوازن المعقول للقوة بغية إبقاء القدرات الهجومية لجميع دول العالم في حدود معقولة.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[٩ أيار/مايو ٢٠٠٢]

١ - يتضمن القرار طلبا بأن يقوم الأمين العام باستطلاع آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة القذائف من جميع جوانبها نظرا للحاجة إلى اتباع منهج شامل إزاء القذائف بطريقة متوازنة وغير تمييزية بحيث يمكن أن تساهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

٢ - إن الموضوع المطروح كبير ومتشعب ومعقد نظرا لتطرقه لمسألة القذائف من جميع جوانبها وخاصة إذا أخذت في الاعتبار الشواغل الأمنية للدول الأعضاء على الصعيدين الدولي والإقليمي ومكافحة استحداث أسلحة الدمار الشامل وانتشارها.

اليابان

(أ) إن حقيقة انتشار أسلحة الدمار الشامل بالاقتران مع انتشار القذائف التسيارية هو مثار القلق الرئيسي فيما يتعلق بصون الأمن والسلام الدوليين. ولذلك ينبغي أن تكتسب الجهود الرامية إلى منع وكبح انتشار القذائف التسيارية أولوية عالية في مداولات الفريق؛

(ب) إن موضوع اختيار المنتدى يمثل أهمية ثانوية بالمقارنة بمضمون مسائل القذائف ذاتها. وينبغي اعتبار الجهود المبذولة على مختلف المسارات، بما فيها الجهود الرامية إلى وضع المدونة الدولية لقواعد السلوك، جهوداً تكميلية أو تعزيزية، لا جهوداً حصرية، لمناقشات الفريق؛ وبعبارة أخرى ينبغي أن تتسم الجهود المتعلقة بمعالجة موضوع القذائف بتعدد الطبقات؛

(ج) ينبغي أن تراعي تدابير بناء الثقة بشأن القذائف متطلبات الأمن الخاصة في كل منطقة. وقد تنجح تدابير بناء الثقة في ظل أوضاع معينة، ولكن ينبغي ملاحظة أنه قد تترتب في بعض الأحيان على تطبيق تدابير من نوع ما لبناء الثقة آثار سلبية بالنسبة للأوضاع الأمنية الإقليمية. وبالتالي ينبغي النظر بدقة فيما إذا كان تدبير بعينه يسهم في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي أم لا؛

(د) تُماثل تكنولوجيات مركبات الإطلاق الفضائية تكنولوجيات إطلاق القذائف التسيارية. ولذلك ينبغي أن تمثل البلدان التي تدعي القيام بأنشطة تتعلق بمركبات إطلاق فضائية امتثالاً كاملاً للمعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وبالاتفاقيات المتعلقة بالفضاء. وينبغي كذلك أن تكون مسؤولة عن ضمان عدم استخدام أنشطتها الفضائية في إخفاء برامج للقذائف التسيارية. وربما يجدر في هذا الصدد النظر في إيجاد تدابير فعالة تضمن الشفافية وإيجاد آليات فعالة للتحقق؛

[الأصل بالانكليزية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢]

١ - إن القذائف أداة شديدة الفعالية لإيصال أسلحة الدمار الشامل. وتتميز القذائف التسيارية على وجه الخصوص بقصر وقت انطلاقها وسرعتها الفائقة والصعوبة البالغة في استحداث نظام دفاعي فعال مضاد لها. وعندما تجتمع أسلحة الدمار الشامل مع القذائف فإنهما يصبحان معاً تهديداً حقيقياً للأمن والسلام الدوليين.

٢ - وأسلحة الدمار الشامل محظورة بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة، باستثناء الأسلحة النووية الموجودة لدى الدول الحائزة لأسلحة نووية. إلا أن أسلحة الدمار الشامل قد انتشرت في الواقع ولا يمكن استبعاد خطر زيادة انتشارها، كما اتضح من حالات عدم الامتثال السابقة لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية.

٣ - وفي العقد الماضي حاز عدد متزايد من البلدان قذائف، ولا سيما قذائف تسيارية، بالرغم من انتهاء الحرب الباردة، أو ربما بسبب ذلك.

٤ - وفي ظل هذه الظروف برزت مسألة القذائف، ولا سيما القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، ونالت اهتماماً يتزايد باستمرار في مداولات المجتمع الدولي. ولذلك ترى اليابان أن الجانب الأكثر إلحاحاً فيما يتعلق بالقذائف هو انتشارها على الصعيدين العالمي والإقليمي. وينبغي منح هذا الجانب الأولوية العليا في مناقشات فريق خبراء الأمم المتحدة.

٥ - واستناداً إلى الملاحظات الواردة أعلاه ترى اليابان ضرورة إدراج النقاط التالية في التقرير الختامي لفريق خبراء الأمم المتحدة:

(هـ) ينبغي عدم التقليل من قيمة ضوابط الصادرات كأداة عملية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وينبغي أن ينضم المزيد من البلدان إلى هذه المساعي بوضع ضوابط وطنية فعالة للصادرات وتدابير أخرى لبلوغ هذه الغاية.
